المقدمة العامة:

تعد السياسة المالية من الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الإقتصادي لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن السلطات تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق والإيرادات العامة، والتأثير في تخصيص وتوزيع الموارد وتحقيق الاستقرار والنمو والرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وقد ازدادت أهمية السياسة المالية في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية تبعا لتطور دور الدولة وتطور ماليتها عبر الزمن، ورغم الاختلاف في طبيعتها وأدواتها ودورها حسب مستوى التطور الاقتصادي للدول، إلا أن هناك إجماع على أهميتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، ولأنها تستطيع ان تقوم بالدور الأعظم في تحقيق التنمية الشاملة التي ينشدها الاقتصاد الوطني بفضل أدواتها الكفيلة بالقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

تعتبر التنمية الإقتصادية الشغل الشاغل لكافة دول العالم، التي تعمل جاهدة على صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف من خلالها تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، توزيع عادل للمداخيل ورفع مستوى معيشة الأفراد فيها. وعليه يمكن القول أن التنمية الإقتصادية هي الهدف الأساسي لعمل السلطات الإقتصادية في مختلف الدول، وهي المعيار الأساس في التمييز بين الدول المتقدمة، الناشئة والأقل تقدما.

أولا: مشكلة الدراسة

عمدت السلطات الجزائرية منذ إستقلالها عن المستدمر الفرنسي سنة 1962 إلى تبني برامج ومخططات تنموية عديدة، بهدف الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي عالية وتحسين مستوى معيشة الأفراد. وقد شكلت الصدمة النفطية لسنة 1986 منعرجا حاسما في السياسة المتبعة، حيث وجدت الحكومة نفسها أمام أزمة متعددة الأبعاد وصلت أوجها منتصف تسعينيات القرن العشرين. ومع ارتفاع أسعار النفط نهاية التسعينيات، تبنت السلطات مجموعة من السياسات الإقتصادية ذات الطابع الكينزي، أنفقت فيها ما يربو عن 500 مليار دولار أمريكي بهدف تحسين مستويات الإستثمار بعد إحجام الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار في السوق الجزائرية. ومن هنا يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: "***إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية المتبعة في الجزائر للفترة 1999 – 2016 في تنمية الإقتصاد الوطني؟***"

وللإجابة عن هذا السؤال يمكن تقسيمه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1- كيف أثرت السياسة المالية في الجزائر على معدل النمو الإقتصادي في الفترة 99-2016؟

2- إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية المتبعة في تقليص معدل البطالة بالجزائر للفترة 99-2016؟

3- هل ساعدت السياسات المالية التوسعية في الجزائر للفترة 99-2016 في تحسين الدخل الفردي؟

ثانيا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في:

- تسليط الضوء على السياسة المالية التي اتبعتها الجزائر للفترة 99-2016؛
- الوقوف على مستوى التنمية الإقتصادية بالجزائر بعد برامج النمو الإقتصادي؛
- محاولة معرفة أثر سياسة الإنفاق الحكومي الواسع على مؤشرات الإقتصاد الجزائري؛
- الوصول إلى حكم حول السياسة المالية والإقتصادية المناسبة للإقتصاد الجزائري.

ثالثا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من واقع الإقتصاد الجزائري والظروف التي يسهدها منذ منتصف سنة 2014، حيث أدى إنخفاض أسعار النفط في السوق الدولية ومنه إنخفاض مداخيل الجزائر إلى مراجعة السياسات التي تم اتباعها خلال السنوات الخمس عشر الماضية، وتقييم مدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية للبلاد. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لمحاولة الوقوف على أهم ما جاءت به سياسة الإنفاق الموسع، وآثارها على متغيرات الإقتصاد الجزائري من معدل نمو اقتصادي، دخل فردي والبطالة.

كما أن النموذج الإقتصادي للنمو الذي طرحته الحكومة سنة 2016 وقانون المالية لسنة 2017 دليل على أهمية السياسة المالية وأدواتها في مواجهة الصدمات وفي تحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومن هنا تعتبر هذه الدراسة هامة على صعيد تقييم دور السياسة المالية المتبعة في الفترة 99-2016 في تحقيق التنمية الإقتصادية.

رابعا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى عدة مبررات، من بينها:

- صعوبة وضع الإقتصاد الجزائري الراهن مما يستوجب تقييما للسياسات الإقتصادية السابقة؛
- استيلاء موضوع قانون المالية لسنة 2017 وأدوات السياسة المالية فيه على حيز هام من النقاش والخطاب الإعلامي والسياسي في الجزائر؛
- الرغبة في فهم الموضوع والتحكم في متغيراته؛
- ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص المدروس.

خامسا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع في محاولة لتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه، من الضروري السير وفق منهج واضح ومحدد هو المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظواهر المدروسة بالتركيز على أهم

مفاهيم ونظريات وأدوات التنمية الإقتصادية والسياسة المالية للوصول إلى فهم كيفية تحقيق الأولى وتنفيذ الثانية في الإقتصاد. وأيضا المنهج التاريخي الذي يسمح بإبراز المحطات التاريخية التي مرت بها متغيرات الدراسة، وذلك باستعمال مصادر بيانات موثوقة ورسمية مثل بنك الجزائر ووزارة المالية الجزائرية.

سادسا: هيكل الدراسة

لقد تمت معالجة هذه الدراسة في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة عامة تحدد الإطار العام للدراسة وتتنهي بخاتمة عامة تضم أهم النتائج المتوصل إليها إضافة إلى الإقتراحات. وقد تناولت الفصول الثلاثة ما يلي:

- تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية من خلال التطرق لمفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية من أهداف وعقبات ومقاييس، بالإضافة إلى نظرياتها واستراتيجياتها.
- وركز الفصل الثاني على دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية من خلال عرض مفاهيم عامة حول السياسة المالية، من مفهوم، محددات وأهداف بالإضافة إلى أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة والميزانية العامة. ثم تم التطرق لتمويل التنمية الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الضرائب والإنفاق الحكومي في ذلك.
- أما الفصل الثالث الذي حمل عنوان دور السياسة المالية في تنمية الإقتصاد الجزائري للفترة 1999-2016، فقد عرض نظرة عامة على الإقتصاد الوطني للفترة 1999-2016 من خلال الإشارة إلى البرامج التنموية المتبعة لتلك الفترة (برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج المخطط الخماسي والنموذج الإقتصادي الجديد) بالإضافة إلى واقع السياسة المالية في الجزائر لنفس الفترة، والتي تغطي فترات البرامج التنموية. ثم التركيز على آثار السياسة المالية على بعض المتغيرات الإقتصادية التي تشير إلى التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في النمو الإقتصادي، البطالة والدخل الفردي.

سابعا: الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة المالية يمكن ذكر ما يلي:

1- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004** (دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006).

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والإقتطاع العامين على التوازن الإقتصادي العام، وبحثت السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، للوقوف على التدخل الأمثل للدولة إقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه.

توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى، ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة التي تعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية. كما وقفت الدراسة على العجز المزمن والمستمر في الموازنة العامة ابتداء من سنة 1992 وخلال أغلب سنوات الدراسة، ويرجع ذلك بالأساس إلى عجز الإيرادات العامة على ملاحقة الزيادة في الإنفاق العام.

2- داود سعد الله، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية** (الجزائر: دار هومه، 2013).

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة المالية في الجزائر في ظل الصدمات النفطية على ضوء الأزمة المالية العالمية، سيما مع إعتماد الإقتصاد الجزائري المفرط على مداخيل المحروقات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية ضعيفة التأثير في المتغيرات الإقتصادية، إذ أن السياسة ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا كله ببساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.